

المدرسة أن يختار مجالاً للعمل يتوافق مع إمكانياته ورغباته الحقيقية، وأن يظهر الكثير من الاندفاع والصبر على اكتساب الخبرة العملية حتى يصل إلى مستوى الإبداع في مهنته ويتحول بذلك إلى عنصر فعّال في مجتمعه ويتبوأ مركز الصدارة الاجتماعية كغيره من ذوي الشهادات العليا.

أخيراً نتمنى من الأخوة الطلاب أن يتجاوزوا الحواجز النفسية العاملة على كبح رغباتهم الحقيقية والتخوف من إعلان قرارهم في تحديد مصيرهم في مسيرة الحياة، لذا على ذويهم التوجه إلى أبنائهم بالحوار الهادئ والمناقشة الجادة للاستماع إلى آرائهم ومساعدتهم في اتخاذ القرار الأنسب من أجل مستقبل أفضل لهم، حيث هم آباء وأمّهات المستقبل.



حزب البعث السوري... في دورة المخاض

*** بقلم: إبراهيم خليل كرداغي**
ما من شك أن البعث السوري ولد على أرضية من الفكر القومي المتعصب للعرب والعروبة، حيث أنجبت سياسات البعث بعد استيلائها على السلطة، حكومات قاصرة وعاجزة عن الدفاع عن الوطن والشعب، وبالتالي لم تتمكن سياسات حزب البعث من الإتيان بالاستقلال الوطني الحقيقي والكامل، حيث استمر واقع التخلف عن ركب الحضارة والتطور، واستمرت حالة قمع الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان، ونتج عن هذا العجز نشوء أجيال من المواطنين لا يحملون سوى الأفكار السلبية عن أدوارهم وإمكاناتهم، فهم باتوا ضعيفي الشعور بضرورة الدفاع عن الوطن وحقوقهم الأساسية، لأنهم أصبحوا لا يدركون أنهم قادرين على ذلك، وبالتالي فهم غير قادرين على العطاء ولا يملكون الآليات الفكرية والسياسية، وحتى الحدود الدنيا من قدرات الدفاع عن الذات والوطن، أي أن المواطن لم يعد يملك القدرة على استثمار البقية الباقية من طاقاته، بسبب ما هيئ له في ظل سياسات البعث الحاكم.

ولد البعث العربي الاشتراكي كحزب يسعى إلى الحكم في ظل شعارات الوحدة والحرية والاشتراكية بأي ثمن كان، ولو اضطر إلى

الامتحانات وحصاد الطلبة

* هيئة تحرير الرأي الآخر

تقدم الطلاب في حزيران هذا العام لامتحانات الشهادات الثانوية والتعليم الأساسي كالعادة، أملين الحصول على أكبر كم من الدرجات لينالوا أعلى الشهادات، وهي (دراسة الطب والصيدلة أو الهندسات على الأقل)، أو الاختيار بين التعليم العام والفني، هذه هي الشهادات العليا في مجتمعنا الذي يركز جلّ همهم في هذه الفروع من أجل تأمين لقمة عيش أفضل لأبنائه، إلى جانب أفضل مركز اجتماعي لهم، هذه هي قناعات الآباء، حيث ساعدت الدولة على ترسيخ هذه القناعات بسبب تدني الفرص الوظيفية لباقي الشهادات الأخرى، فالطالب الذي حصل على علامات أدنى من درجات القبول في الفروع (العليا) يتردد كثيراً في اختيار الفرع الأنسب للدراسة، وكذلك ينظر الأهل بعين من الرأفة والحيرة إلى ابنهم الناجح بهذه الدرجات، فيتناسى الطالب والأهل مبدأ الإمكانات الفردية والانسجام كشرط ضروري من أجل الإبداع في أي مجال من مجالات الدراسة أو العمل، حيث يحتاج المجتمع إلى جميع مجالات وأشكال العلم والخبرة. والمراقب لا يحتاج إلى جهد كبير ليرى الخلل في مستوى ونوعية الكوادر المتخرجة من الجامعات السورية ومعاهدها.

وهنا لا يسعنا إلا أن نتقدم بالتهنئة إلى كل الناجحين في امتحانات التعليم الأساسي والثانوي لهذا العام، متمنين أن يختاروا مجالات دراسية تتوافق مع إمكانياتهم الفردية ورغباتهم الحقيقية، وعلى الدولة عبر وزارة التربية والتعليم العالي تقديم برامج توجيهية تشرح للطلبة آفاق الدراسة في كل فرع من حيث مستوى التعليم ومجال العمل وحاجات المجتمع، وذلك لمساعدة الطلبة في اختيار مستقبل مناسب لهم ولذويهم ولوطنهم، كما يترتب على الدولة تأمين فرص دراسية جامعية تتناسب مع أعداد الناجحين وتزايد عدد الطلاب المرافق للنمو السكاني.

ومما لاشك فيه بأن الطلبة الذين لم ينجحوا في امتحاناتهم وفضلوا في الدراسة، لا يعني أنهم سيفشلون في المجالات الأخرى من الحياة العملية، وهذا ما أثبتته تجارب النجاح والتفوق للعديد من الطلبة الذين فشلوا في الدراسة ونجحوا وأبدعوا في مختلف جوانب الحياة الأخرى.

فعلى كل من لم يصل إلى مستوى النجاح في

الثلاثة معا (والعباد بالله) فيأمرون بنقلهم إلى أجنحة متخصصة (متمرد على القانون والدستور - خطر على أمن الدولة - متعامل مع جهات خارجية - منتسب إلى حزب سري معادي للسلطة - اقتطاع جزء من سوريا....).

هذا وتطور عمل البعث بالإضافة إلى تخريج الممرضين، فإنه يعين كوادرات إدارات ذلك المشفى الكبير من الأجهزة الأمنية التي تعددت أسماؤها من أمن (الدولة-العسكري-السياسي-الجوي...).

وفي نهاية الأمر كل هؤلاء الممرضين الممسوخين انسلخوا عن الكثير من إنسانيتهم، ولا يمثلون سوى دور الفزاعة عند البستاني.

■ المنهج التربوي والتعليمي في ظل البعث سجل تراجعاً واضحاً في مستوى التحصيل كما ونوعاً مقارنة مع النمو المفترض للتطور العالمي والمحلي السكاني، حيث جرت ولازال الكثير من حالات التمييز (درجات إضافية للمنتسبين لحزب البعث تحت مسميات عديدة في القبول الجامعي-البعثات الخارجية على نفقة الدولة تكاد أن تكون حكراً على عناصر البعث- وغيرها...)، كما أن تضيق المجال أمام الطلاب في دخول الدراسة الثانوية العامة ورفع درجات القبول الجامعي، يوحي بسياسة تهدف إلى إخراج أكبر عدد ممكن منهم من دائرة العلم والمعرفة وإبقائهم رهن التخلف والركض وراء تأمين لقمة العيش، مما يسهل إدارتهم وانصياعهم لأوامر السلطة.

■ فشل النظام البعثي في إدارة اقتصاد الدولة والمجتمع، فمن شعار الاشتراكية استلهم البعث سياسة اقتصادية قضى بها على كل الملكيات الفردية الكبيرة لأصحاب الفعاليات الاقتصادية والسياسية التي كان يمكن لها أن تعارض الحكم، فكان الإصلاح الزراعي والتأميم واحتكار التجاريتين الداخلية والخارجية، وبالمقابل عمل الوصوليون في الظل وبحرية تامة على امتلاك الأراضي الواسعة واحتكار الكثير من الصناعات الأساسية وأبواب التجارة الممنوعة وغير الممنوعة، وذلك من خلال استلام المناصب الحساسة في الحكومة ومؤسسات الدولة، فتخرج على يد البعث العقائدي الكثير من الذين نهبوا الاقتصاد السوري عبر البرجوازيين البيروقراطيين الحاكمة والطفيلية المتملقة، فكانت النتيجة ازدياد نسب البطالة لتتجاوز ٢٥%، و٦٠% من الشعب يعيشون تحت خط الفقر وانهباء بعض مؤسسات الدولة أو شلها، الإنتاجية منها والاستهلاكية، حتى

استخدام العنف عبر الانقلاب العسكري، لذلك سمي نفسه بالحزب الانقلابي الثوري، وهذا ما حدث في كل من العراق وسورية، فجاءت نتائج ممارسة سياساته في البلدين دموية ولو بمستويات مختلفة، فكان له ما أراد: استلم الحكم بقوة السلاح، فخلق مناخاً من الإرهاب والرعب امتدت جذوره حتى أيامنا هذه في القرن الحادي والعشرين، فكانت مرحلة أسطورية مليئة بالدراما والتراجيديا حملت معها كل القهر التاريخي لشعوب الشرق، حيث رسمت لوحة مركبة في مخيلة كل فرد عراقي وسوري، فالحكم هو النار، ومن يقترب منه يكتوى بها، حيث القمع والضرب والسجن أو الخطف والإعدام والإبادة والتشريد أحياناً، فتحوّل المواطنين إلى أصناف من الأدميين:

إما خانع متملق، أو مسكين بائس، أو متمرد لا يقبل بالواقع ويرفضه وهو بدوره لا يشكل قوة فاعلة لعدم امتلاكه أدوات التحول والتغيير المنشود نحو الحرية والديموقراطية.

ما تقدم نجد أن جميع حالات الفشل السياسية والاقتصادية والاجتماعية تعود إلى نتائج سياسات البعث القومية ونظام عمله الشمولي الذي وصل بدوره إلى حد الحكم المطلق.

وقد تجلّى منهج البعث بالمظاهر الأساسية التالية:

■ سياسة التبعيث بالجملة: بين كافة قطاعات الشعب من طلبة وعمال وفلاحين وجيش، وحتى القطاعات المثقفة من المستويات التعليمية العليا من أطباء ومهندسين ومحامين، حيث التنسيب المبرمج بالترهيب والترغيب وتشكيل منظمات (بلابل وطلائع وشبيبة البعث)، ومنظمات شعبية ونقابية تمارس أسلوب الإسكات الجماعي لأنها أدوات البعث وأجهزة الحكم الاستخباراتية، بالتالي أنجبت أجيالاً من المرتزقة في صفوف تلك المنظمات ينتهزون الفرص لاستلام المناصب المغرية في دوائر الدولة حيث المجال واسع أمامهم للسلب والنهب. يذكر أن الكثير من البعثيين لم ولن يحصلوا على شيء سوى أنهم ساكتون باستمرار على الأخطاء، فهم ينفذون الخدمة الإلزامية في مشفى أسطوري نزلائه كل الشعب السوري، ويقومون بدور التمريض والإسعافات الأولية لكل المرضى المصابين (المطالبين) بمرض الحرية أو الديمقراطية أو حقوق الإنسان، أو الأمراض

تحمّل، أو قد تحمّل، قدراً عظيماً من الخطورة، عندما ألقى الأستاذ فيصل يوسف، شريك في التحضير للقاء، مداخلة قال فيها إن أساس المشكلة الكردية يكمن في عدم الاعتراف بوجود الشعب الكردي في سوريا. وبما أنني كنت أدير الجلسة، فقد طرحت عليه الأسئلة الآتية: كم شعباً يوجد في سوريا؟ هل فيها شعب سوري يضم عرباً وأكراداً... الخ، أم شعبان عربي وكرد، أم شعوب عربية وكردية وتركمانية وشركسية وأرمنية وأشورية/سريانية/كلدانية... الخ؟ وهل تعتقد أن الأكراد شعب أم قومية أم قوم؟ وهل الشعب السوري متعدد الأقسام أم أن سوريا متعددة الشعوب؟

كان رأيي آنذاك أن في سوريا شعب واحد يتكون من أقوام - والقوم أو الإثنية تكوين سابق للشعب حركته أقومية وليست قومية، ما دامت القومية حركة تعبر عن وجود أمة، والأمة تكوين لاحق للشعب - وان حل مشكلات الأقوام السورية يكمن في الديمقراطية، أي في حقوق المواطنة والإنسان، التي يجب أن يتساوى فيها وأمامها جميع مواطني البلد بغض النظر عن انتمائهم الإثني، وفي الحقوق الثقافية، التي يجب أن تتألفها الأقوام غير العربية لتنمي لغتها وثقافتها وشخصيتها الديمقراطية واندماجها في النسيج الوطني العام والدولة، انطلاقاً من خيارها المستقل وإرادتها الطوعية.

بعد فترة، شاركت في حوار آخر أجرته اللجان مع ممثلي أحزاب كردية. واعترضت على رأي قال بـ "الحقوق القومية الديمقراطية" للأكراد على النحو الآتي: تعني الحقوق القومية الانفصال عن الدولة السورية، أما الحقوق الديمقراطية فتعني الاندماج فيها، فماذا تريدون: هل تريدون الانفصال أم الاندماج، أم تريدون الانفصال والاندماج في آن واحد، كما يقول شعاركم؟ إن ما تطلبونه من حقوق قومية ديمقراطية لا يقبل التحقيق، فالحقوق الديمقراطية ليست قومية أو قطرية، وهي إما أن تكون ديمقراطية أو أن لا تكون حقوقاً على الإطلاق. إن شعاركم متناقض ويقود إلى نتيجتين متعاكستين، فمن الضروري أن تقررُوا ما ترغبون به: أهو حقوق قومية وانفصال أم حقوق ديمقراطية واندماج؟.

(...) بعد أيام قليلة، التقيت ببعض الأخوة الأكراد في مقهى الروضة، فتحدثت محذراً عن اتجاهين: اتجاه أول يراهن على ضعف العرب،

كشفت البعث عن سياسة ((اقتصادية جديدة هي سياسة الانفتاح الاقتصادي والتعددية وما سمي بالتكامل بين اقتصاد الدولة والاقتصاد الحرّ - على حد تعبيره))، وذلك من أجل فتح المجال مرةً أخرى أمام المتنفذين من أصحاب الأموال لنهب المزيد من خيرات الوطن، حيث ضاق بهم مجال العمل والحركة لأنهم وصلوا إلى حد امتلاك رساميل ضخمة تحتاج إلى مجال أكبر للحركة والعمل، فتم السماح لهم بتجارة الأموال التي كانت حكرًا على الدولة ظاهرياً وأزلامها في الخفاء. ففي المرحلة الثانية تحول جامعو الأموال في الظل إلى قادة للاقتصاد في ظل ما يسمى بالانفتاح، فالقوانين النافذة سهلة التطبيق حسب درجة النفوذ، وصعبة التطبيق أمام الطامحين إلى بناء سوق وطني يحقق حرية العمل والحركة وفق قوانين عادلة كفيلة ببناء اقتصاد وطني قوي .



كم "أمة" يوجد في سوريا؟

* بقلم: ميشال كيلو

ما إن اعتبر الدكتور بشار الأسد الأكراد السوريين قومية، حتى سارعت أحزابهم جميعها إلى إصدار بيانات توافق على هذا الوصف وتشكر صاحبه على هذه السابقة، التي لا مثيل لها في تاريخ السياسة السورية في حقبة ما بعد الثامن من آذار، وتتناقض مع كل ما قاله البعث عن الأكراد منذ ذلك التاريخ.

بعد ذلك بأيام، كتب الأستاذ سليمان يوسف مقالة نشرتها "كلنا شركاء" تحدثت فيها عن "القوميات غير العربية في سوريا"، وعددها على النحو الآتي: الأشورية/السريانية/الكلدانية، الكردية، الأرمنية، الشركسية، التركمانية. فإذا أضفنا إليها، من عندنا (الكاتب) قومية العرب - لم أقل القومية العربية خشية أن يعترض ممثلو القوميات الأصيلة غير العربية على هذه القومية الوهمية والمصطنعة - كان لدينا ست قوميات في سوريا، خمس منها غير عربية، ما شاء الله وكان. وكنت قد لاحظت قبل عامين ونيف، خلال اللقاء الأول الذي عقدته "لجان إحياء المجتمع المدني" مع جهة كردية هي الحزب الديمقراطي التقدمي الكردستاني، وجود نوع من تسليب المفاهيم، تترتب عليه شعارات ومواقف سياسية

لشعب) إلى قوميات (وهي تكوينات تالية له)؟ ألا تلعب هذه الكتابات لمصلحة الاتجاه الأمني المتحكم، الذي يستخدم منذ قرابة أربعين عاماً ورقة الوحدة الوطنية والقومية ذات الطبيعة الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية، ويبطل المواطنة وحقوق الإنسان والمجتمع والدولة لمصلحة سلطة أمنية الطابع وفاسدة؟ هل من مصلحة الحركة الديمقراطية الكردية أو غيرها تحويل شعارات خاطئة إلى مطالب تحرق فرص الديمقراطية ونقوض شروط تحققها، وتخلق أجواء تشجع الانغلاق والتعصب، وتدمر بيد ما فعلته اليد الأخرى من أجل الديمقراطية، وتعطي أصحاب العقول الأمنية ذخيرة كافية وهوامش مناورة واسعة تمكنها من وضع نفسها في غير موقعها الحقيقي، بذريعة الدفاع عن الدولة والمجتمع ووحدتهما؟

ثمة مهمتان تتطلبان نقاشاً وطنياً صادقاً هما: وضع القوى الكردية، والشعارات التي تتذرع بالديمقراطية كي تمرر مقولات خاطئة السكوت عنها خطأ، وإلا، كانت الديمقراطية أولى ضحاياها وبقي الاستبداد رابضاً على صدورنا باسم وحدة وطنية هي الأداة التي يعطل بواسطتها البلاد ويضطهد العباد، ويتجدد دمها من حين لآخر بفضل ما يرتكبه الديمقراطيون من أخطاء... لا بد من حوار علني وصريح، يقطع مع عقلية "القوميات" غير العربية في سوريا، ويعزز عقلية الشعب الواحد الذي يتألف من اتنيات متنوعة للمنتسبين إليها حقوق المواطنة وحقوق ثقافية لا مفر من أن ينالوها، من الضروري إعادة إنتاج السلطة في ضوئها، كي تعبر عن مجتمع تعددي إثنياً وثقافياً، تقف أطرافه جميعاً على أرضية الديمقراطية المشتركة، التي ستكون محل قراءات متنوعة لكنها تتكامل وتتفاعل في فضاء وحدة وطنية من نمط جديد، مفتوح وتعددي وحواري، يقوم على المساواة أمام القانون وعلى تكافؤ الفرص والعدالة، لينتهي بذلك الوضع الراهن، الذي تعتبر السلطة فيه أرضية وحيدة يتم بمعونتها وانطلاقاً منها إنتاج الدولة والمجتمع والشأن العام، أي إنتاج الخراب العام والأزمات التي لا تتي نتفاهم، وتهدد وجود الدولة ووحدة الشعب والمجتمع... (دمشق) - كاتب سوري

*نقلًا عن "النهار" اللبنانية - ١٦ تموز ٢٠٠٤

يتسلى بالمسألة الديمقراطية ريثما تكون الضربة الأمريكية قد نزلت بالعراق وخلقت ظروفًا جديدة في المنطقة، تجعل لكل حادث حديث. وقلت إن الرهان على هذا الاحتمال خطأ جسيم، لأن العرب سيعطون الأكراد حقوقهم كاملة إن كانوا أقوياء، أما ضعفهم وحرمانهم من حقوقهم بسبب الاستبداد أو الاحتلال الأجنبي، فإنه سيدفعهم إلى الحجر على شعبهم عرباً وأكراداً، على غرار ما فعله البعث في البلدين الشقيقين سوريا والعراق خلال نيف وأربعة عقود.

واتجاه ثانٍ يبالغ في تجاهل قوة التيار القومي الكردي وفي التأكيد على انفراد التيار الديمقراطي بالساحة. وقد أكدت أن من واجب القوى الديمقراطية الكردية العمل لكسب غالبية الأكراد بدل الحديث عن سيطرتها على الشارع الكردي، الذي توجد إشارات كثيرة تدل على أنه ليس معهم بالطريقة التي يتحدثون عنها، وإن موازين القوى فيه تخضع لاعتبارات داخلية وإقليمية ودولية متحركة، يمكن أن تغيره بصورة جديّة ومفاجئة في أي وقت لمصلحة التيار القومي المتشدد، وهو ما تأكد - للأسف الشديد - خلال أحداث القامشلي ودمشق (...).

أظهرت هذه الوقائع آنذاك، وواقعة الحماسة الزائدة لتصريح الدكتور الأسد اليوم، أن التيار القومي قوي في الساحة الكردية، وأنه يراهن على ضعف العرب - الذين هم على الأرض تماماً بفضل نظمهم المقيتة والغيبية - وإن التيار الديمقراطي العقلاني والوطني محدود القوة والتأثير، ويمكن أن يصاب بضعف متزايد في ظل تطورات محلية وإقليمية ودولية معينة، فلا بد أن يركز جهوده من الآن فصاعداً على تعزيز مواقفه وتقوية صفوفه وزيادة نفوذه الشعبي والوطني، ولا مفر من أن يفتح بصورة جديّة على مشكلات المجتمع السوري جميعها بدل التركيز الأحادي الجانب على القضايا الكردية دون غيرها. ولا بد أخيراً من أن تضم أحزاب ديمقراطيين سوريين من مختلف الإثنيات، وإلا، حكم على نفسه بالعزلة عن مجتمعه السوري وكان كمن يبيع نفسه ويبيعنا أوهاماً عقيمة تشبه أوهام ربيعه (صنوه): التيار الديمقراطي العربي، الذي أثبتت تجربة السنوات الأربع الماضية أنه سيبقى غارقاً إلى إشعار آخر في شبر ماء (...).

كم قومية يوجد في سوريا؟ ومن الجهة التي تفيد من تحويل أوقامها (وهي تكوينات سابقة